واشنطن تشترط الانتقال السياسي لإعمار سوريا

الأسد: اتفاق إدلب «مؤقت» وسنستعيد المحافظة

الأسد في اجتماع حزب البعث

الدمار في سوريا

عواصم – «وكالات»: أكد الرئيس السوري أن موقف بلاده واضح، وأن إدلب وغيرها من الأراضي ستعود إلى كنف الدولة السورية، وأن الاتفاق حول المحافظة، إجراء مؤقت حققت الدولة من خلاله العديد من المكاسب الميدانية وفي مقدمتها حقن الدماء.

وأشار بشار الأسد، في اجتماع اللجنة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي، حسب وكالة سانا، إلى أن على البعث أن يلعب دوراً في معالجة تبعات الحرب، وأن يدرس بعمق للمجتمع والتحولات التي طرأت عليه، وطرح تصوراته وتعريفاته حول العناوين، والمصطلحات المتداولة في المجتمع.

ورأى أن ما يحصل في سوريا لا يمكن فصله عن «صفقة القرن»، ولكنه تسارع أخيراً بغية الاستفادة من خروج العديد من الدول من المواجهة مع العدو الإسرائيلي.

كما أصدر الرئيس السوري بشار الأسد، قرارات جديدة خلال تراسه اجتماع اللجنة المركزية لحزب البعث هي الأولى منذ تأسيس حزب البعث الذي أسس في بداية أبريل 1947.

ونقلت صحيفة «الوطن» السورية المقربة من النظام السوري عن مصادر وصفتها بالمطلعة قولها إن «اجتماع اللجنة المركزية لحزب البعث بسوريا توصل لعدة قرارات تنظيمية بينها استبدال اسم (القيادة القطرية) بـ(القيادة المركزية)، بحيث لم يعد هناك أمين قطري للحزب بل (أمين عام)».

وأضافت المصادر، أنه «سيصبح أيضاً الاسم التنظيمي للأمين القطري المساعد (الأمين العام المساعد)، وبالتالي أصبح أعضاء (القيادة القطرية) أعضاء (القيادة المركزية)، كما تم استبدال تسمية (المؤتمر القطري) بعبارة (المؤتمر العام)».

وتابع أن «ذلك على خلفيه إلغاء ما كان يسمى القيادة القومية للحزب بحيث صار الحزب حزباً غير عابر للحدود السورية من الناحية التنظيمية وربما يبقى عابراً لتلك الحدود من الناحية الفكرية».

ومن المتوقع، وفقاً للمصادر، التوصل إلى قرارات أخرى خلال جلسة، اليوم الإثنين، حيث سيجري انتخاب أمين سر اللجنة المركزية للحزب، وهو منصب مستحدث ضمن التغيرات التنظيمية التي شهدها الحزب وانتخاب أمين عام مساعد بعد وفاة الأمين العام المساعد وزير الإعلام السوري، عمران الزعبي، الذي توفي قبل عدة أشهر.

وكان اجتماع اللجنة المركزية في سوريا عقد، أمس الأحد، بمشاركة أكثر من 80 عضواً يمثلون قيادة البعث في سوريا، ومن المنتظر أن تعلن التشكيلة الجديدة لحزب البعث خلال الاجتماع.

من ناحية أخرى ترفض أمريكا وثماني دول غربية المساهمة في إعادة إعمار سوريا قبل حصول «الانتقال السياسي» في سوريا و«إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية»، فيما ترفض روسيا «تسييس الإعمار» والمساعدات الإنسانية وتستعجل عودة اللاجئين.

ووفق صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، أمس الإثنين، كشفت وثائق أرسلها وزراء خارجية الدول المانحة الغربية والإقليمية، بينهم وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ومراسلات وأوراق أممية رفض المساهمة في إعمار سوريا «قبل بدء عملية سياسية بقيادة الأمم المتحدة لتحقيق انتقال سياسي شامل، وصريح، وحقيقي لا رجعة عنه» ما يعني «صوغ دستور جديد وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ومنصفة ومستقلة وخاضعة لإشراف الأمم المتحدة وهيئاتها ضمن بيئة آمنة ومحايدة» في 2021، وفق الجدول الزمني للقرار الدولي 2254، واستحقاقات الانتخابات السورية.

وإذ رفض ممثلو الدول التسع والاتحاد الأوروبي جهود موسكو استعجال الإعمار السوري، فقد دعموا موقف الأمم المتحدة بوجوب التزام العاملين في مؤسساتها في سوريا والعالم بـ«المساءلة»، وعدم التعامل مع «متورطين بجرائم حرب، حسب الصحيفة.

وفي 19 سبتمبر، بعث ممثلو بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وبولندا والسويد وبريطانيا والولايات المتحدة برسالة إلى غوتيريش، معربين عن «القلق من الضغوط المتزايدة للدفع في مسار بدء جهود التنمية وإعادة الإعمار في سوريا، بصرف النظر تماماً عن موقف العملية السياسية الراهنة»، في إشارة إلى نشاطات وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ورسائله إلى غوتيريش.

وأشار المسؤولون إلى أن «رسالتهم الموقعة تحظى بدعم دول الاتحاد الأوروبي بموجب استراتيجيته المعلنة في أبريل الماضي، التي عبر فيها عن «الاستعداد التام للمساهمة والمساعدة في بناء سوريا شرط بدء سريان الانتقال السياسي الشامل، والصريح، والحقيقي ... بكل جدية وحزم»، وتأييد هذا الموقف في بيان قادة دول مجموعة السبع الكبرى في اجتماعهم في مايو 2017.

وذكرت الوثيقة أنه «تبدأ عجلة التقدم الذي لا رجعة عنه في الدوران من خلال العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة باتجاه انتقال سياسي شامل وصريح وحقيقي بموجب القرار 2254... لا يمكن توقع أي دعم أو تأييد دولي لتمويل برامج التنمية وإعادة الإعمار في المدى الطويل، إذ يجب أن تتاح للشعب السوري، بمن في ذلك النازحون في خارج البلاد، القدرة بحرية تامة على انتخاب مَن يمثلونهم من المرشحين السياسيين».

وأضافت «طالما أن سوريا لم تتخذ بعد أولى خطواتها على مسار الاستقرار المستدام، فإن جهود تمويل التنمية والبرامج وإعادة البناء لن تكون ذات معنى مجدي، بل وربما قد تسفر عن نتائج عكسية مزرية تتشكل في صورة قميئة من انتشار وتفشي الفساد وترسيخ هياكل الحكم المعيبة بشكل عميق، فضلاً عن تعزيز أركان اقتصاد الحرب».

وإلى حين تحقيق التقدم في «الانتقال السياسي»، دعت هذه الدول الأمم المتحدة إلى توفير المساعدات الإنسانية المنقذة للأرواح، وأن تتحدد الأولويات بناء على خطة الاستجابة الإنسانية.

وسيكون من السابق لأوانه كثيراً الانتقال لما بعد مستوى المساعدات الإنسانية في المرحلة الراهنة إلى الجهود التنموية طالما أن السلطات السورية الحالية تواصل عرقلة جهود توفير المساعدات المحايدة القائمة على توفير الاحتياجات الأساسية من قبل الأمم المتحدة، والمنظمات الإغاثية الأخرى»، خصوصاً أن الأمم المتحدة أعلنت أن «الظروف الراهنة غير مواتية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين».

وكان هذا رداً على المبادرة الروسية بقيادة وزارة الدفاع لإعادة 1.7 مليون لاجئ سوري من دول الجوار عبر ممرات محددة، وبموجب لجان مشتركة مع حكومات الأردن ولبنان وتركيا.

من جهة أخرى قالت وكالة الأناضول التركية للأنباء، إن جماعات المعارضة السورية المسلحة ستستكمل اليوم الإثنين، سحب الأسلحة الثقيلة من المنطقة منزوعة السلاح التي اتفقت عليها تركيا وروسيا في إدلب بشمال غرب سوريا.

ولم ترد تفاصيل أكثر حتى الآن.

وكانت الجبهة الوطنية للتحرير، وهي جماعة معارضة سورية مدعومة من تركيا، قالت سابقاً في بيان، إن سحب الأسلحة بدأ يوم السبت.

من جانب آخر شكل آلاف الصينيين من أقلية الإيغور، في الشمال السوري، فصيلاً متطرفاً بالتحالف مع جبهة النصرة، واستولوا على أراض واسعة.

وأفاد المرصد السوري، في تقرير له، أمس الإثنين، أن «الحزب الإسلامي التركستاني» أو ما يعرف بـ«التركستان»، هم مقاتلون من الإيغور، قدموا من الصين مع عوائلهم إلى سوريا، حيث استقروا في أواخر 2013، في جبال الساحل والريف الغربي لإدلب، ضمن مناطق حدودية مع تركيا، قبل أن يندفق المزيد منهم مع بداية 2014.

وأضاف التقرير، أنه «بعد أقل من عام على ظهورهم في سوريا ومشاركتهم في المعارك إلى جانب فصائل متشددة، تم الإعلان عن تشكيل «الحزب الإسلامي التركستاني في أواخر 2014، بقيادة عبد الحق التركستاني».

وبدأ التركستان أول معركة رسمية وهي «معركة مدينة جسر الشغور» في أبريل (نيسان) 2015، والتي اكتسبت خلالها الصبغة الأكبر بعد مساهمتها الكبرى بالسيطرة على المدينة وقرى وبلدات بريفها مع فصائل مسلحة أخرى، وباتت المدينة «ذات قيمة رمزية للتركستان الذي نصبوا رايتهم في وسط المدينة منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا».

ووفق ما ذكره المرصد السوري، استمر تدفق المقاتلين التركستان «بكثرة عبر تركيا، حتى مطلع 2016»، وبلغ عددهم، «نحو 7 آلاف مقاتل، كما انضم لهم عدد كبير من السوريين، ممن كانوا مقاتلين سابقين بفصيل «جند الأقصى» ومقاتلين من حلفايا بريف حماة وغيرهم، فضلاً عن كتيبة الغرباء المنضوية تحت راية التركستان».

وينتشر «التركستان» في مناطق ممتدة من مدينة جسر الشغور وريفها الغربي حتى جبلي التركمان والأكراد في ريف اللاذقية الشمالي بالإضافة لسهل الغاب، تشمل مناطق حدودية مع لواء إسكندرون، حيث كانت هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) أقدمت على إعطاء التركستان عدداً من القرى».

وبحسب التقرير، قدمت جبهة النصرة، التي تعد ذراع القاعدة في سوريا، هذه المناطق «كعربون صداقة» بين التركستان والهيئة، كما تحتوي هذه القرى والبلدات «على معسكرات تدريب قتالي وعقائدي للأطفال واليافعين للاستمرار على خطى الآباء والمضي قدماً» في النهج المتشدد.

وفي البداية، كان المتشددون التركستان، يفضلون العيش منعزلين عن محيطهم بسبب «اختلاف الثقافات والعادات والتقاليد»، ثم أقدموا بعد ذلك على الخروج من هذه العزلة ومشاركة «السوريين ضمن مناطقهم ويختلطون بهم ومصاهرة عوائل سورية».

وذكر المرصد، أن «الكثير من هذه الزيجات» فشلت بسبب اختلاف اللغة والثقافة بشكل كبير، كذلك لم يكتف التركستان في التوغل أكثر ضمن الأراضي السورية، بل عمدوا إلى مزاحمة السوريين في أرزاقهم وأراضيهم».

وأكدت مصادر للمرصد السوري، وصفتها بالموثوقة، أن التركستان نشطوا في التجارة والزراعة وبيع المحاصيل الزراعية بعد السيطرة عليها، سواء من أهالي المناطق للنزوح إبان المعارك في ريف جسر الشغور وجبال الساحل وغيرها، أو من الخلال الاستيلاء عليها بفتاوى من الشريك الرئيسي وهو هيئة تحرير الشام، فأصبحت التجارة وبيع المحاصيل أحد مصادر الدخل والدعم المادي للتركستان في المنطقة.

كما سيطروا «على الآلاف من المحاصيل الزراعية كأشجار الزيتون والحمضيات، فضلاً عن مئات المنازل والمحال التجارية التي يعمدون لتأجيرها مقابل مبالغ مادية بالتعاون مع هيئة تحرير الشام، بالإضافة لتربية المواشي والمتاجرة بها ومحطات المحروقات والوقود ومعاصر مادة الزيتون في مواسمها».

وتلقى مناطق تواجد التركستان استياءاً شعبياً من مزاحمة المدنيين في أرزاقهم والتدخل في شؤونهم، وعلى وجه الخصوص من الحواجز التي تنتشر في ريف جسر الشغور الغربي وتمنع المدنيين من اقتطاع الخشب والحطب، مطلقين النار على أي محاول لذلك، بينما يتفنن عناصر التركستان باقتطاع الأشجار والأخشاب من المناطق ذاتها لاستخدامها في التدفئة أو بيعها في الأسواق.

ولم «تقتصر شراكة التركستان وهيئة تحرير الشام على تقاسم الغنائم واقتسام المناطق فقط، بل رصد المرصد السوري لحقوق الإنسان مشاركة الحزب التركستاني هيئة تحرير الشام في كثير من الاقتتالات الداخلية».

وكشف التقرير أيضاً إن «العلاقة الأقوى والأمتن» للحزب التركستاني، هي مع «السلطات والمخابرات التركية»، التي سهلت للتركستان عمليات «القدوم إلى سوريا، عبر الأراضي التركية «بالتنسيق» مع مخابراتها.

وأضاف تقرير المرصد، أن السلطات التركية، قدمت دعماً «مادياً ومعنوياً» للحزب التركستاني الذي ينتشر «ضمن مناطق حدودية مع تركيا بجبال الساحل وغرب إدلب».

في المقابل، يعمد «التركستان لحماية الأرتال التركية ضمن سهل الغاب وجبال الساحل وريف إدلب الغربي، حيث ترافق الأرتال بآليات مزودة برشاشات متوسطة وعناصر كثر».

يبعد تواجد التركستان برفقة سلاحهم الثقيل أقل من 10 كلم عن مناطق ومواقع قوات النظام، ويعمد التركستان إلى استهداف مواقع قوات النظام وحلفائها ويشاركها في هذه العمليات مقاتلون من فصائل مسلحة أخرى، الأمر الذي شكل معضلة تراوحت بين تبعية التركستان للاتراك، وبين خرقها للاتفاق الذي أبرمته تركيا مع روسيا بما يخص الهدنة، والمنطقة منزوعة السلاح المفترض.

وأشار التقرير إلى أن مسلحي الحزب لم يسحبوا سلاحهم الثقيل من المنطقة «منزوعة السلاح» بموجب «اتفاق إدلب» بل تم إخفاؤه.

مصر: مقتل 26 تكفيرياً في سيناء

القاهرة – «وكالات»: أعلن الجيش المصري نتائج «العملية الشاملة، سيناء 2018، أمس الإثنين، أنه تم تدمير 7 أوكار للعناصر الإرهابية في سيناء.

وأضاف الجيش المصري، خلال البيان 28 للعملية الشاملة، «استهدفت القوات 28 عربة أثناء محاولتها اختراق الحدود الغربية، كذلك القضاء على 26 تكفيرياً شديد الخطورة وبحوزتهم بنادق آلية وذخائر وأسلحة نارية وعدد من دوائر النسف».

وتابع البيان «وقامت القوات بضبط طائرة دون طيار تستخدم في مراقبة أعمال الجيش المصري».

واختتم الجيش المصري بيانه، «نتيجة لتلك الأعمال القتالية والمهام المقدسة تم استشهاد ضابط وضابط صف وجندي».

التحقيق بمعلومات عن «جهاز سري» لإخوان تونس

تونس – «وكالات»: أعلنت النيابة العامة في تونس، أمس الإثنين، عن فتح تحقيق بشأن معلومات تفيد بامتلاك حزب حركة النهضة الإخواني لجهاز سري موازٍ، والتلاعب بوثائق ترتبط باغتيال السياسيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي.

وستنظر النيابة العامة في القطب القضائي لمكافحة الإرهاب، وهو جهاز يختص بالنظر في القضايا الإرهابية، في المعلومات والوثائق التي كشفت عنها هيئة الدفاع عن السياسيين بمؤتمر صحفي في وقت سابق من الشهر الجاري.

وقال المتحدث باسم القطب القضائي سفيان السليطي لوسائل الإعلام المحلية اليوم إن «النيابة العامة أذنت بإجراء الأبحاث اللازمة على إثر ما ورد من معطيات بمؤتمر صحفي لهيئة الدفاع».

وتتهم الهيئة حزب حركة النهضة الإخوانية الشريك في الحكومة الائتلافية الحالية، بممارسة التجسس وإدارة جهاز سري موازٍ للدولة والتستر على وثائق خطيرة وجهات ترتبط باغتيال السياسيين واختراق مؤسسات الدولة، وينفي الحزب، الذي تولى السلطة بين عامي 2011 و2013 بعد فترة حظر طويلة لنشاطه السياسي خلال حكم النظام السابق، هذه الاتهامات.

تعديل وزاري في حكومة الوفاق الوطني

ليبيا: أخطر إرهابي مصري بقبضة الأمن

طرابلس – «وكالات»: أدخل فايز السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية المدعومة دولياً، الأحد، تعديلاً وزارياً شمل ثلاث وزارات والهيئة العامة للرياضة والشباب.

وذكرت وكالة الأنباء الليبية، التابعة لحكومة الوفاق، «وال»، أن «السراج كلف فتحي باش آغا، وزيراً للداخلية، خلفاً للعميد عبدالسلام عاشور».

وكلف السراج بتكليف، علي عبدالعزيز العيساوي، بمهام وزير الاقتصاد والصناعة، خلفاً لناصر الدرسي.

وفرج عبدالرحمن عمر بوسطاري، بمهام وزير المالية، خلفاً لأسامة حماد.

وكلف رئيس المجلس الرئاسي، أيضاً بشير أبوعجيلة محمد القنطري، بمهام رئيس الهيئة العامة للشباب والرياضة، خلفاً لزياد قريرة.

ولم توضح وكالة، وال، أسباب التعديل.

من ناحية أخرى كشفت مصادر عسكرية ليبية، أن مؤسس تنظيم «المرابطون» هشام عشماوي، ضابط الجيش المصري المفصول، تم القاء القبض عليه خلال الساعات الماضية داخل مدينة درنة الليبية، الواقعة على ساحل البحر المتوسط في شمال شرق ليبيا.

وأشارت المصادر، إلى أن هشام عشماوي، المكنى بـ«أبو عمر المهاجر»، انتقل من مدينة سرت إلى مدينة درنة مرة أخرى، في محاولة لإعادة تمركزه عقب تصفية أهم رجاله؛ عمر رفاعي سرور، مفتي القاعدة الذي تمت تصفيته في 10 يونيو (حزيران) الماضي، أثناء العملية العسكرية لتطهير درنة، وعماد الدين عبدالحميد، الذي لقي مصرعه أثناء هجوم الواحات البحرية في أكتوبر (تشرين الأول) 2017، تحت مظلة جماعة «أنصار الإسلام»، التابعة للقاعدة.

وأضافت المصادر، أن هشام عشماوي، هرب من درنة إلى مدينة سرت الليبية، وعاد إليها مرة أخرى، واختبىء داخل إحدى الأنفاق السرية، برفقة حارسين خاصين أحدهما ضابط مصري سابق، والآخر تونسي منشق عن تنظيم القاعدة بالمغرب العربي يكنى «أبو محمد المدان».

وأوضحت المصادر أن هشام عشماوي، هرب من مدينة درنة بعد خلاف حاد مع عدد من عناصر التنظيم، عقب مقتل القاضي الشرعي لتنظيم القاعدة عمر رفاعي سرور؛ إذ أنهم اتصار عشماوي، بالتخاذل والضعف لاختيارهم الهروب التكتيكي من المدينة، إلى حين إعادة التمركز وتنسيق الأوراق، في حين رأى الفريق الآخر من الإرهابيين أنه كان عليهم التخطيط لعملية كبرى؛ انتقاما لمقتل سرور.

ونوهت المصادر، إلى أنه تم رصد هشام عشماوي، بين منطقتي الفارة والقلعة، وسط درنة، وأن القوات المسلحة الليبية عثرت على عدد من السراديب تحت المدينة القديمة ممتدة إلى خارجها؛ ما يزيد من احتمالية استخدام عشماوي لها، وغيره من الإرهابيين، للهروب من المدينة.

تحرك عشماوي بين مدينتي سرت ودرنة جاء اضطراريا وفقا للمصادر العسكرية، عقب تظهيرهما من التنظيمات الإرهابية بشكل نهائي؛ وظهور تخوف من لجوء هذه التنظيمات للصحراء الغربية المصرية، وشن عمليات انتحارية ضد قوات الجيش المصري على الحدود الليبية المصرية، وخاصة أن درنة تبعد حوالي 200 كم فقط عن مصر.

وأفادت المصادر، أن عشماوي كان يحتمي بعناصر تابعة لتنظيم القاعدة متحالفة مع تنظيم الإخوان في ليبيا، وفي مقدمتهم أحمد عبدالجليل الحسناوي، الذي يقود فرع تنظيم القاعدة في الجنوب الليبي ويتم دعمه من إسماعيل الصلابي، وعبد الحكيم بالحاج.

وأكدت المصادر، أن عشماوي خطط للتمركز في الصحراء الغربية المصرية، لكن الضغوط الأمنية التي فرضتها العملية العسكرية للجيش الليبي، مواكبة مع الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها من الجانب الأمن المصري حال دون تنفيذ هذه الخطة بهدف إرباك المشهد الداخلي المصري، لاسيما، أن تنظيم «المرابطون»، يمثل فرع القاعدة في مصر، ويسعى لتنفيذ عمليات ضد الدولة المصرية أجهزتها التنفيذية.

الإرهابي هشام عشماوي

ويعتبر هشام عشماوي المطلوب رقم (1) لدى أجهزة الأمن المصرية، وهو ضابط سابق بقوات الصاعقة في الجيش المصري برتبة مقدم، عمل في سيناء حوالي 11 سنوات، إلى أن تم فصله قبل حوالي 8 سنوات بموجب قرار من القضاء العسكري بعد أن حاد عن الطريق واتجه إلى التطرف واعتنق الأفكار المتشددة وأصبح يروج لها بين الجنود.

عقب فصله، كوّن عشماوي، خلية تضم مجموعة من الإرهابيين من بينهم 4 ضباط شرطة مفصولين من الخدمة وآخرين من الجيش، ثم التحق بعد ذلك بتنظيم «أنصار بيت المقدس» الذي تحول إلى «ولاية سيناء» بعد مبايعته تنظيم داعش وصار عضوا فيه.

اتهم عشماوي بالضلوع في أغلب الهجمات الإرهابية التي حدثت في مصر، من بينها محاولة اغتيال وزير الداخلية السابق محمد إبراهيم وقضية «عرب شركس»، كما اتهم بالتخطيط والمشاركة في تنفيذ مذبحة كمين الفرافرة في يوليو 2014، والتي قتل فيها 22 مجندا بالجيش، واتهم أيضا بالمشاركة في استهداف الكتيبة 101 في فبراير 2015 بعد اقتحامها.

عام 2013 سافر عشماوي إلى ليبيا وبالتحديد إلى مدينة درنة، وأعلن انشقاقه عن تنظيم «ولاية سيناء» التابع لتنظيم «داعش» وانضمامه لتنظيم «المرابطون» الوالي لتنظيم «القاعدة» بالمغرب الإسلامي، والذي تكوّن بعد اندماج تنظيمين هما كتيبة «الموقعون بالدم» التي يقودها الجزائري مختار بلمختار، وجماعة «التوحيد والجهاد» في غرب إفريقيا، وتدرب تحت إشراف عبد الباسط عزوز، مستشار أيمن الظواهري، زعيم تنظيم القاعدة، وأصبح يترأس فرع التنظيم بليبيا.

تدرب في معسكرات تنظيم «القاعدة» الموجودة في درنة، واستطاع استقطاب وتجنيد عناصر جديدة من مصر إلى درنة، وقام بتدريبها لتنفيذ عمليات في الداخل المصري، وأصبح من أكثر العناصر المطلوب القبض أو القضاء عليها، نظرا لما يشكله من تحدٍ أمني قائم يواجه مصر.

ظهر اسم هشام عشماوي، لأول مرة بعد مذبحة كمين الفرافرة التي وقعت في 19 يوليو 2014، حيث ذكرت التحقيقات أنه أحد منفذي العملية، التي أسفرت عن مقتل 22 مجنداً بالقوات المسلحة، في «كرم القواديس» كان حاضراً، حيث قاد العملية هو وصديقه المقرب عماد عبدالحميد، ومن «كرم القواديس» إلى محاولة اغتيال وزير الداخلية، اللواء محمد إبراهيم، في 5 سبتمبر 2013، إذ تذكر التحقيقات أن هشام تولى عملية رصد تحركات الوزير بالتنسيق مع المنفذين للعملية عماد عبدالحميد، ووليد بدر الذي استقل السيارة المفخخة.

كما شارك في استهداف الكتيبة 101 في فبراير 2016، بعد اقتحامها، كما اعتبره البعض المدرب الرئيسي في التنظيم الذي ساهم في تشكيل نواة الخبرة العسكرية لدى أفراد التنظيم في سيناء.